أحداث صاحبت تسعيرة الوقود:

«الشاورما النفطية» تلاقي ردود أفعال واسعة

شهدت الفترة منذ رفع الدعم عن الوقود أحداثًا ومواقف تباينت حولها ردود الأفعال، فاليوم الذي تُعلن فيه التسعيرة شهريًا يتحول إلى مسرح مفتوح، تنطلق منه التعليقات والنكت والسخرية أحيانًا لتحتضنها وسائل التواصل الاجتماعي وتُتداول بشكل واسع، فتستمر أيامًا في بعض الأحيان، وتخمد جذوتها بعد يوم إعلان التسعيرة في أحايين أخرى. وخلال عام ونصف كان هناك ثلاثة مشاهد استحوذت على اهتمام كبير، الأول تعليق لوكيل النفط والغاز، والثاني ما دار بين مجلسي الشورى والوزراء حول التسعيرة. والثالث ضبط محطات وقود تُخالِف الأسعار.

شوارما نفطية

لا يكاد يخفى على أحد من المتابعين لتسعيرة الوقود الشهرية في السلطنة مصطلح (شوارما نفطية) رغم أنه مصطلح جديد بدأت حكايته في الأول من أبريل ٢٠١٦م. وتنطلق الحكاية من تعليق كتبه سعادة سالم العوفي وكيل النفط والغاز عبر حسابه في «تويتر» ردًا على صورة تُظهر زحامًا على إحدى محطات الوقود بعدما تم الإعلان عن تسعيرة شهر أبريل التي بلغت ١٥٨ بيسة للتر الوقود الممتاز وشهدت زيادة مقدارها ١٣ بيسة عن تسعيرة شهر مارس التي كانت تبلغ ١٤٥ بيسة للتر، حيث قال العوفي في تعليقه : « الفرق بين تسعيرة أمس وتسعيرة اليوم لسيارة ٨٠ لترا هو ريال واحد (قيمة شاورما) ، ما أعتقد يستحق كل هذا الزحام»، ورغم أن العوفي يقصد بأن هذا الفارق البسيط لا يستحق زحامًا على محطات الوقود عشية بداية كل شهر مع تغير أسعار المنتجات النفطية وقد قام بحذف تغريدته إلا أن الردود الواسعة حول هذا التعليق لم تكن متوقعة، فهاشتاق #شوارما___نفطية أخذ نصيب الأسد من التعليقات والنكت التي تحول بعضها إلى أخبار ومقالات نُشرت في صحف محلية وعربية، ومن أبرزها « أتوقع بعد ما يوصل سعر برميل النفط ٨٠ دولارا راح تقاس الزيادة بكيلو مشاوي». و» شاورما نفطية تلامس مشاعر المواطن وتجرحه أكثر من الشوارما العادية، هل نظرتم لدخلهم قبل أن تنتقدوا تجمعهم» . ومقال مطول لإحدى الكاتبات بعنوان «شاورما يا معلم»، و» نطالب بسحب جميع المميزات والحوافز والسيارات والخدم وغيرها عن هذا المسؤول حتى يعرف قيمة الريال». و «إذا شوارمتك مدفوعة من قبل الحكومة، فنحن شاورما واحدة نتقاسمها ٧ أشخاص؛ لنوفر حتى منتصف الشهر» و» عندما يتحدث المسؤول

■ **الوزراء يُثبّت سعر أحد الأنواع والشورى يقرّ توصيات**

■ **محطات وقود تُخالِف وهيئة المستهلك لها بالمرصاد**

بهذه اللهجة والاستهتار فهو يقلل من شأن هذه الأزمة، لأنه متيقن لن يتأثر بها،ولكن الفقير هو الضحية، لك الله. إلى غيرها الكثير من التعليقات.

ما بين الشورى والوزراء

المشهد الثاني بدأت قصته مع إعلان تسعيرة شهر فبراير ٢٠١٧م التي اقترب فيها سعر بنزين ٩٥ من ٢٠٠ بيسة حيث بلغ ١٩٦، مرتفعًا ١٠ بيسات عن تسعيرة يناير، بينما بلغ بنزين ٩١ الذي كان يلجأ إليه الأغلب ١٨٦ بيسة مما أثار جدلا كبيرا ومطالبات بالتدخل. وكون مجلس الشورى يُمثّل المجتمع الذي انتخبه فقد قرر عقد جلسة لمناقشة توصيات اللجنة الخاصة بتاريخ ٩ فبراير وإقرارها، إلا أن مجلس الوزراء أصدر بيانا في ٧ فبراير قال فيه بأنه « وجّه اللجنة المكلفة لمتابعة أسعار النفط لاستكمال الآليات والإجراءات التنفيذية لدعم الفئات المستحقة من المواطنين نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للوقود على أن يتم تثبيت سعر البنزين ٩١ المعتمدة خلال شهر فبراير ٢٠١٧ م (١٨٦ بيسة) إلى أن يتم إقرار الآلية». لم ينتهِ المشهد عند هذا الأمر لأن البعض رأى بأنَ بيان مجلس الوزراء قطع الطريق على جلسة الشورى المخصصة لإقرار التوصيات، لكن نائب مجلس الشورى صرّح لإحدى الصحف بأنهم يقدّرون بيان مجلس الوزراء، أما نائب رئيس فريق عمل لجنة التداعيات الاقتصادية في الشورى فقال عن البيان بأنه جاء مواكبًا لما تحدثت عن اللجنة وقريبا منه.

تصويت

رغم بيان مجلس الوزراء إلا أن مجلس الشورى عقد جلسته بتاريخ ٩ فبراير وأقر خمس توصيات رفعها للحكومة تمثلت في:

الأولى: تثبيت سعر اللتر لأنواع الوقود الثلاثة لجميع المستهلكين على النحو التالي :بنزين ٩٥: ١٦٠ بيسة، وبنزين ٩١: ١٥٠بيسة، والديزل: نوع ١٨٠ بيسة إلى أن تستكمل اللجنة المكلفة لمتابعة أسعار النفط الآليات والإجراءات التنفيذية لدعم الفئات المستحقة من المواطنين التي أشار إليها بيان مجلس الوزراء

الثانية: تنظر الحكومة في دعم الفئات الأخرى من العمانيين إذا زاد سعر برميل النفط عن (٧٠) دولارا بتثبيت سعر لتر البترول بما لا يزيد عن (١٦٠) بيسة أو بمراعاة هذه الفئات وفق للآليات التي تراها الجهة المعنية.

الثالثة: سحب جميع بطاقات دعم الوقود المجانية من جميع المسؤولين الحكوميين.

الرابعة: ضرورة توضيح المعنيين بالحكومة للآليات التي يتم من خلالها احتساب تسعيرة المنتجات النفطية وهامش الربح من هذه المنتجات ومشتقاتها.

الخامسة: مطالبة اللجنة المكلفة لمتابعة أسعار النفط بموافاة المجلس بكل ما يتعلق بتسعيرة المنتجات النفطية قبل اعتمادها وكذلك أي اجراءات تتخذها في هذا الشأن.

وشهدت الجلسة غيابا كبيرا لأعضاء المجلس، حيث حضر ٤٦ عضوا من أصل ٨٥ مما أثار تساؤلات من قبل بعض الأعضاء الحاضرين عن جدوى التصويت في ظل الغياب الكبير.

توصيات لم تنفذ

جاءت تسعيرة شهر مارس ٢٠١٧م بما لا تشتهيه توصيات مجلس الشورى حيث لم يتم تثبيت التسعيرة وفق التوصية الأولى، وإنما أقرت اللجنة التسعيرة حسب الآلية المتبعة لديها شهريا، فجاء بنزين ٩٥ بـ ١٩٨بيسة للتر، وبنزين ٩١ بـ ١٨٦بيسة للتر، والديزل بـ ٢٠٨بيسات للتر. وفي السابع من مارس أوضح مجلس الشورى بأنه تلقّى خطابا من مجلس الوزراء قال فيه بأن « توصيات المجلس حول ارتفاع تسعيرة الوقود هي محل اهتمام وتقدير، وأن موضوع دعم الفئات المستحقة والمتأثرة من المواطنين بارتفاع أسعار المنتجات النفطية هو من أولويات الحكومة، التي تمضي في اتخاذ كل ما من شأنه تقليل الآثار المترتبة على ارتفاع تسعيرة الوقود وفق الإجراءات التي سيتم تحديدها».

محطات وقود تُخالف

المشهد الثالث تمثّل في ضبط الهيئة العامة لحماية المستهلك لعدد من محطات وشركات تسويق الوقود تبيع الوقود بأسعار أعلى من المعلن عنها، حيث لم يقم بعضها بتعديل التسعيرة الجديدة لأسعار الوقود، وبعض منها قام بالامتناع عن إمداد المستهلكين بالوقود لمدة تجاوزت ٨ ساعات، انتظارا لتطبيق التسعيرة الجديدة. مما دفع بالهيئة لإحالتهم للادعاء العام لاتخاذ الإجراءات القانونية، وتسجيل غرامات على عدد منهم، كما أحالت الهيئة إحدى محطات تعبئة الوقود في محافظة الوسطى إلى الادعاء العام وذلك لعدم التقيد بالسعر المعلن من الجهات المختصة حيث كان السعر الذي تم رصده (١٥٣) بيسة/ لتر للممتاز رقم M-٩٥ في حين أن سعر بيعه لشهر مارس بحسب النشرة الواردة من قبل وزارة النفط والغاز هو (١٤٥) بيسة / لتر.